

Distr.: General
18 February 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ماليزيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة الطرف موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-02552(A)



* 1 9 0 2 5 5 2 *

موقف ماليزيا من التوصيات المقدمة إليها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

- ١- ترى ماليزيا أن الاستعراض الدوري الشامل مثال نموذجي للحوار الإيجابي بين الأصدقاء ومنتدى لتبادل أفضل الممارسات في ميدان حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأتاح لنا الاستعراض الدوري الشامل الثالث المتعلق بماليزيا فرصة لإجراء تقييم بناءً وصريح لإنجازاتنا وأوجه قصورنا.
- ٢- ويتوافق ذلك مع روح الحكومة الماليزية التي تولي أهمية متزايدة لقضايا حقوق الإنسان باعتبارها قضايا ملحة، مع اعترافها في الوقت نفسه بالتحديات العويصة التي يتعين علينا التغلب عليها والتدابير الصعبة التي يجب علينا اتخاذها.
- ٣- وتلقت ماليزيا خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث ما مجموعه ٢٦٨ توصية قدمتها ١٠٨ دول أعضاء. ولدى مناقشة التوصيات، تابحت الحكومة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وهي منظمات المجتمع المدني، واللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان (SUHAKAM)، والوزارات والوكالات على صعيدي الاتحاد والولايات.
- ٤- ويسرّ ماليزيا أن تقبل ١٤٧ توصية كلياً (صراحة) و٣٧ جزئياً. والقبول الصريح هو الذي تستطيع حكومة ماليزيا بمقتضاه أن تلتزم بالكامل بمبادئ التوصيات وروحها. ومن ناحية أخرى، فإن التوصيات المقبولة جزئياً تعني أن حكومة ماليزيا توافق عليها وتستطيع تنفيذ جزء من التوصيات بسبب السياسات أو المواقف الحكومية القائمة.
- ٥- وتحيط ماليزيا علماً بـ ٨٤ توصية لأسباب عدة، منها أن بينها ما يتعارض مع الدستور الاتحادي أو القوانين السارية، إضافة إلى أن بعض التوصيات صيغت استناداً إلى افتراضات أو تقارير غير دقيقة.
- ٦- غير أن حكومة ماليزيا تود أن تشدد على أن جميع التوصيات المقبولة جزئياً أو المحاط بها علماً ستراجع بانتظام مع مراعاة تنميتها المحلية والتزاماتها الدولية. إذن، فهي متغيرة بطبيعتها.

التوصيات التي قبلتها ماليزيا كلياً

- ٧- ١٥١-٥، ١٥١-٦، ١٥١-٩، ١٥١-٢٤، ١٥١-٢٦، ١٥١-٣١، ١٥١-٤٤، ١٥١-٤٧، ١٥١-٤٩، ١٥١-٥٠، ١٥١-٥١، ١٥١-٥٢، ١٥١-٥٣، ١٥١-٥٤، ١٥١-٥٨، ١٥١-٥٩، ١٥١-٦١، ١٥١-٦٢، ١٥١-٦٣، ١٥١-٦٤، ١٥١-٦٥، ١٥١-٦٦، ١٥١-٦٧، ١٥١-٦٨، ١٥١-٧٠، ١٥١-٧١، ١٥١-٧٢، ١٥١-٧٣، ١٥١-٧٤، ١٥١-٧٥، ١٥١-٧٦، ١٥١-٨٦، ١٥١-٨٧، ١٥١-٨٨، ١٥١-٨٩، ١٥١-٩٠، ١٥١-٩١، ١٥١-٩٢، ١٥١-٩٣، ١٥١-٩٥، ١٥١-٩٧، ١٥١-٩٨، ١٥١-٩٩، ١٥١-١٠٠، ١٥١-١٠٤، ١٥١-١٠٦، ١٥١-١٠٧، ١٥١-١٠٨، ١٥١-١١٤، ١٥١-١١٦، ١٥١-١١٧، ١٥١-١١٨، ١٥١-١١٩، ١٥١-١٢٠، ١٥١-١٢١، ١٥١-١٢٢، ١٥١-١٢٣، ١٥١-١٢٤، ١٥١-١٢٥، ١٥١-١٢٨.

و١٣٠-١٥١، و١٣٥-١٥١، و١٣٦-١٥١، و١٣٩-١٥١، و١٤٣-١٥١، و١٤٧-١٥١،
و١٤٨-١٥١، و١٤٩-١٥١، و١٥٣-١٥١، و١٥٤-١٥١، و١٥٥-١٥١، و١٥٦-١٥١،
و١٥٧-١٥١، و١٥٨-١٥١، و١٥٩-١٥١، و١٦٠-١٥١، و١٦١-١٥١، و١٦٢-١٥١،
و١٦٣-١٥١، و١٦٤-١٥١، و١٦٥-١٥١، و١٦٦-١٥١، و١٦٧-١٥١، و١٦٨-١٥١،
و١٦٩-١٥١، و١٧٠-١٥١، و١٧١-١٥١، و١٧٢-١٥١، و١٧٣-١٥١، و١٧٤-١٥١،
و١٧٥-١٥١، و١٧٦-١٥١، و١٧٧-١٥١، و١٧٨-١٥١، و١٧٩-١٥١، و١٨٠-١٥١،
و١٨١-١٥١، و١٨٢-١٥١، و١٨٣-١٥١، و١٨٤-١٥١، و١٨٥-١٥١، و١٨٦-١٥١،
و١٨٧-١٥١، و١٨٩-١٥١، و١٩١-١٥١، و١٩٢-١٥١، و١٩٣-١٥١، و١٩٤-١٥١،
و٢٠٠-١٥١، و٢٠١-١٥١، و٢٠٢-١٥١، و٢٠٣-١٥١، و٢٠٤-١٥١، و٢٠٥-١٥١،
و٢٠٦-١٥١، و٢٠٧-١٥١، و٢١٠-١٥١، و٢١١-١٥١، و٢١٤-١٥١، و٢١٦-١٥١،
و٢٢٠-١٥١، و٢٢١-١٥١، و٢٢٢-١٥١، و٢٢٣-١٥١، و٢٢٦-١٥١، و٢٢٩-١٥١،
و٢٣٠-١٥١، و٢٣١-١٥١، و٢٣٣-١٥١، و٢٤٤-١٥١، و٢٤٥-١٥١، و٢٤٦-١٥١،
و٢٤٧-١٥١، و٢٤٨-١٥١، و٢٤٩-١٥١، و٢٥٠-١٥١، و٢٥٢-١٥١، و٢٥٣-١٥١،
و٢٥٤-١٥١، و٢٥٦-١٥١، و٢٥٧-١٥١، و٢٥٩-١٥١، و٢٦١-١٥١، و٢٦٤-١٥١،
و٢٦٥-١٥١، و٢٦٦-١٥١، و٢٦٧-١٥١.

التوصيات التي قبلتها ماليزياً جزئياً

٨- ٨-١٥١، و١٩-١٥١، و٢٩-١٥١، و٣٤-١٥١، و٣٥-١٥١، و٤٣-١٥١،
و٩٤-١٥١، و٩٦-١٥١، و١٠٢-١٥١، و١٠٣-١٥١، و١٠٥-١٥١، و١١٠-١٥١،
و١١٥-١٥١، و١٢٦-١٥١، و١٣٤-١٥١، و١٣٧-١٥١، و١٣٨-١٥١، و١٤٠-١٥١،
و١٤١-١٥١، و١٤٤-١٥١، و١٤٥-١٥١، و١٤٦-١٥١، و١٨٨-١٥١، و١٩٥-١٥١،
و١٩٦-١٥١، و١٩٧-١٥١، و١٩٨-١٥١، و٢٢٤-١٥١، و٢٢٥-١٥١، و٢٢٧-١٥١،
و٢٣٤-١٥١، و٢٣٥-١٥١، و٢٣٨-١٥١، و٢٤١-١٥١، و٢٤٣-١٥١، و٢٥١-١٥١،
و٢٦٣-١٥١.

توضيح بشأن التوصيات المقبولة جزئياً

١- الصكوك الدولية والنظام القانوني المزدوج

التوصيات ٨-١٥١، و١٩-١٥١، و٢٩-١٥١، و٣٥-١٥١، و٤٣-١٥١

٩- تتعهد حكومة ماليزيا بالتصديق على جميع ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية كما ذكر رئيس الوزراء في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد دأبت حكومة ماليزيا على التقيد مبدئياً بالقيم الأساسية المفصلة في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، ستوقعها ماليزيا وتصدق عليها بعد مشاورات متعمقة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتريد حكومة ماليزيا أن تتأكد من أن بمقدورها الوفاء بالتزاماتها الدولية المترتبة على توقيع المعاهدات أو التصديق عليها.

١٠- وينص الدستور الاتحادي على اختصاص المحاكم المدنية والشرعية في ماليزيا. وستواصل حكومة ماليزيا اتخاذ إجراءات لزيادة التناسق بين هذين النظامين القانونيين.

٢- العمال المهاجرون

التوصيتان ١٥١-٣٤ و ١٥١-٢٦٣

١١- ستواصل ماليزيا حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها تشبهاً مع معايير العمل الدولية، وكذلك الصكوك الإقليمية، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة. وحتى الآن، يحصل جميع الأجانب على الخدمات الطبية، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية في المراكز الصحية الخاصة أو العامة رهناً بدفع الرسوم المحددة وفقاً لقانون الرسوم لعام ١٩٥١.

٣- عقوبة الإعدام

التوصيات ١٥١-٩٤، و ١٥١-٩٦، و ١٥١-١٠٢، و ١٥١-١٠٣، و ١٥١-١٠٥

١٢- أعلنت الحكومة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أن عقوبة الإعدام ستلغى. وجاء الإعلان عقب قرار مجلس الوزراء بأن تعيد مجالس العفو النظر في قرار رفضها طلب العفو عن أحكام الإعدام وتتنظر في الاستعاضة عن هذه العقوبة بالسجن المؤبد. كما أُوقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام في حق السجناء على قائمة الإعدام، وهي عمليات لم تنظر فيها مجالس العفو بعد. وبعد مناقشة التعديلات التشريعية اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام في البرلمان وتأييدها، ستقبل التوصيات قبولاً تاماً.

٤- العقوبة البدنية والإنفاذ

التوصية ١٥١-١١٠

١٣- تود ماليزيا أن تشدد على أن الأشكال الصحيحة والقانونية للعقوبات البدنية، مثل الجلد والضرب بالعصي، المنصوص عليها في قوانينها الوطنية، لن تنفذ إلا بناء على توجيهات المحاكم.

١٤- غير أن التشريعات الوطنية المتعلقة بالموضوع عُززت من خلال تنقيح القانون وطريقة التشغيل الموحدة وإنشاء "اللجنة المعنية بنزاهة أجهزة إنفاذ القانون" (SIAP) لمنع التعذيب وسوء المعاملة على يد أجهزة إنفاذ القانون.

٥- الاتجار بالبشر

التوصية ١٥١-١١٥

١٥- ستكون حكومة ماليزيا دائماً في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر في حدود ولايتها، وهدفها النهائي ضمان العودة الآمنة للضحايا إلى بلدانهم الأصلية.

٦- قانون الأمن والمدافعون عن حقوق الإنسان

التوصيات ١٥١-١٢٦، و١٥١-١٣٧، و١٥١-١٣٨، و١٥١-١٤٠، و١٥١-١٤١، و١٥١-١٤٤،
و١٥١-١٤٥، و١٥١-١٤٦

١٦- أنشئت لجنة خاصة لتنقيح قوانين عدة، منها قانون الفتنة لعام ١٩٤٨، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون منع الجرائم (POCA)، وقانون (التدابير الخاصة) المتعلقة بالجرائم الأمنية (SOSMA)، وقانون التجمعات السلمية لعام ٢٠١٢، وقانون منع الإرهاب. وستقدم التوصيات التي اقترحتها اللجنة الخاصة إلى مجلس الوزراء كي ينظر فيها. وستضع الحكومة في الاعتبار التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان مع إجراء التعديلات اللازمة التي تكفل صون النظام العام والأمن.

٧- الحق في التعليم

التوصيات ١٥١-١٨٨، و١٥١-١٩٥، و١٥١-١٩٦، و١٥١-١٩٧، و١٥١-١٩٨، و١٥١-٢٢٤،
و١٥١-٢٢٧، و١٥١-٢٥١

١٧- تنص عليه المادة ١٢ من الدستور الاتحادي على أن التعليم الرسمي في ماليزيا حقٌ لجميع الأطفال الماليزيين، بمن فيهم السكان الأصليون والأطفال المحرومون والأطفال ذوو الإعاقة. وستواصل حكومة ماليزيا اتخاذ المزيد من التدابير التدريجية نحو توسيع نطاق مرافق التعليم لتشمل من كانوا محرومين منها، كما كانت الحال مع الأطفال عديمي الجنسية على سبيل المثال.

التوصيات التي أحاطت بها ماليزيا علماً

١٨- ١٥١-١، و١٥١-٢، و١٥١-٣، و١٥١-٤، و١٥١-٧، و١٥١-١٠، و١٥١-١١،
و١٥١-١٢، و١٥١-١٣، و١٥١-١٤، و١٥١-١٥، و١٥١-١٦، و١٥١-١٧،
و١٥١-١٨، و١٥١-٢٠، و١٥١-٢١، و١٥١-٢٢، و١٥١-٢٣، و١٥١-٢٥،
و١٥١-٢٧، و١٥١-٢٨، و١٥١-٣٠، و١٥١-٣٢، و١٥١-٣٣، و١٥١-٣٦،
و١٥١-٣٧، و١٥١-٣٨، و١٥١-٣٩، و١٥١-٤٠، و١٥١-٤١، و١٥١-٤٢،
و١٥١-٤٥، و١٥١-٤٦، و١٥١-٤٨، و١٥١-٥٥، و١٥١-٥٦، و١٥١-٥٧،
و١٥١-٦٠، و١٥١-٦٩، و١٥١-٧٧، و١٥١-٧٨، و١٥١-٧٩، و١٥١-٨٠،
و١٥١-٨١، و١٥١-٨٢، و١٥١-٨٣، و١٥١-٨٤، و١٥١-٨٥، و١٥١-١٠١،
و١٥١-١٠٩، و١٥١-١١١، و١٥١-١١٢، و١٥١-١١٣، و١٥١-١٢٧، و١٥١-١٢٩،
و١٥١-١٣١، و١٥١-١٣٢، و١٥١-١٣٣، و١٥١-١٤٢، و١٥١-١٥٠، و١٥١-١٥١،
و١٥١-١٥٢، و١٥١-١٩٠، و١٥١-١٩٩، و١٥١-٢٠٨، و١٥١-٢٠٩، و١٥١-٢١٢،
و١٥١-٢١٣، و١٥١-٢١٥، و١٥١-٢١٧، و١٥١-٢١٨، و١٥١-٢١٩، و١٥١-٢٢٨،
و١٥١-٢٣٢، و١٥١-٢٣٦، و١٥١-٢٣٧، و١٥١-٢٣٩، و١٥١-٢٤٠، و١٥١-٢٤٢،
و١٥١-٢٥٥، و١٥١-٢٥٨، و١٥١-٢٦٠، و١٥١-٢٦٢، و١٥١-٢٦٨.

توضيح بشأن التوصيات التي أحيط بها علماً

١- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

التوصيات ١-١٥١، ٢-١٥١، ٣-١٥١، ٤-١٥١، ٧-١٥١، ١٠-١٥١، و١١-١٥١،
 و١٢-١٥١، و١٣-١٥١، و١٤-١٥١، و١٥-١٥١، و١٦-١٥١، و١٧-١٥١،
 و١٨-١٥١، و٢٠-١٥١، و٢١-١٥١، و٢٢-١٥١، و٢٣-١٥١، و٢٥-١٥١،
 و٢٧-١٥١، و٢٨-١٥١، و٣٠-١٥١، و٣٢-١٥١، و٣٣-١٥١، و٣٦-١٥١،
 و٣٧-١٥١، و٣٨-١٥١، و٣٩-١٥١، و٤٠-١٥١، و٤١-١٥١، و٤٢-١٥١،
 و٤٥-١٥١، و٤٦-١٥١

١٩- تؤكد حكومة ماليزيا من جديد التزامها بالتصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية المتبقية. غير أنه لا بد من فهم دقيق وتام للحقوق والالتزامات ذات الصلة، إضافة إلى النظر في إمكانية التوفيق بين أي من المعايير التي حددتها الصكوك المذكورة وبين القوانين والتقاليد والظروف الوطنية القديمة العهد، وكذلك فلسفتها، على ما يرد في دستور ماليزيا الاتحادي. وما برحت ماليزيا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، تأخذ في الحسبان التزامها بالوفاء بالالتزامات الناشئة وقدرتها على ذلك قبل أن تصبح دولة موقعة على أي صكوك دولية. وعن التحفظات على الصكوك التي انضمت إليها ماليزيا، ستظل على ما هي عليه نظراً لعدم اتساقها مع الدستور الاتحادي والقانون والسياسات الوطنية. غير أن المشاورات مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني جارية لمواصلة التصديق على الاتفاقيات المناسبة.

٢- آلية حقوق الإنسان

التوصية ١٥١-٤٨

٢٠- ما فتئت الحكومة تتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يزور ماليزيا في آب/أغسطس ٢٠١٩ المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان. وستواصل ماليزيا العمل عن كثب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل تيسير الزيارات القطرية المقبلة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٣- قانون مكافحة التمييز والفئات الضعيفة

التوصيات ١٥١-٥٥، و١٥١-٥٦، و١٥١-٥٧، و١٥١-٦٩

٢١- تسعى الحكومة حالياً إلى التماس آراء الجهات صاحبة المصلحة وإسهاماتها لوضع مشروع قانون للوثام الوطني يهدف إلى تعزيز الوثام والوحدة والمصالحة والتكامل وعدم التمييز على الصعيد الوطني. فالفئات الضعيفة التي تعترف بها الحكومة رسمياً هي النساء والأطفال وكبار السن وذوو الإعاقات والمعوزون والمشردون.

٤- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية

التوصيات ١٥١-٧٧، و١٥١-٧٨، و١٥١-٧٩، و١٥١-٨٠، و١٥١-٨١، و١٥١-٨٢،
و١٥١-٨٣، و١٥١-٨٤، و١٥١-٨٥

٢٢- تعترف حكومة ماليزيا بأن سيادة القانون تعتمد على توافق الآراء الأخلاقي للمجتمع الذي لا يمكن تجاهله في أي ديمقراطية. وتؤثر المعتقدات الثقافية أو الدينية في ماليزيا تأثيراً مباشراً في الآراء والتوقعات، وكذلك القانون المتعلق بمسائل السلوك الجنسي وروح أخلاقيات الجماعات. ولا تمارس حكومة ماليزيا التمييز في حق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، وحقوقهم مصونة وفقاً لقوانيننا الوطنية.

٥- عقوبة الإعدام والعقوبة البدنية

التوصيات ١٥١-١٠١، و١٥١-١٠٩، و١٥١-١١١، و١٥١-١١٢، و١٥١-١١٣، و١٥١-٢٢٨
٢٣- تود ماليزيا أن تشدد على أن العقوبة البدنية المنصوص عليها في قوانينها الوطنية لن تنفذ إلا عندما تثبت المحاكم أن الشخص المعني مذنب وتدينه. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، فبعد أن يُعرض على البرلمان التعديل اللازم لإلغاء عقوبة الإعدام ويوافق عليه هذا الأخير، ستقبل التوصيات ذات الصلة بعدئذ.

٦- حرية الدين

التوصيات ١٥١-١٢٧، و١٥١-١٢٩، و١٥١-١٣١، و١٥١-١٣٢، و١٥١-١٣٣
٢٤- تعترف ماليزيا بالحق في حرية الدين الذي تنص عليه المادة ١١(١) من الدستور الاتحادي التي جاء فيها أن "لكل شخص الحق في أن يعتنق ويمارس دينه، وكذلك نشره رهنأً بالفقرة الفرعية (٤)". وتخول الفقرة الفرعية (٤) الولايات سلطة سن تشريعات لمراقبة أو تقييد نشر أي معتقد ديني بين من يعتنقون الإسلام. ويكفل الحق في حرية الدين في ماليزيا دستورياً حق أي شخص في اعتناق دينه وممارسته ونشره. ولكل شخص في ماليزيا الحق في اعتناق أي دين وممارسته، رهنأً بأحكام المادة ١١(٤) بشأن نشر الدين.

٧- حرية الرأي والتعبير وحرية الكلام

التوصية ١٥١-١٤٢
٢٥- تظل ماليزيا ملتزمة بدعم الحق في حرية الرأي والتعبير المكرسة في دستورها الاتحادي. والحكومة بصدد تعديل القوانين المتصلة بالموضوع، لكن إلغائها كاملةً قد لا يكون ممكناً.

٨- نقل الجنسية وطلب الإقامة الدائمة

التوصيات ١٥١-١٥٠، و١٥١-١٥١، و١٥١-١٥٢، و١٥١-٢٠٨، و١٥١-٢٦٢
٢٦- تود الحكومة أن تشدد على أن تسجيل الجنسية يجب أن يتوافق مع المواد المرتبطة بالموضوع والمنصوص عليها في الدستور الاتحادي.

٢٧- وتود الحكومة أيضاً أن تسلط الضوء على أنه يجوز للأجانب، رهناً بمؤهلاتهم، أن يطلبوا تراخيص، مثل ترخيص الإقامة من إدارة الهجرة، الأمر الذي يمكنهم من الإقامة في ماليزيا مع أسرهم. وتعدّ بطاقة هوية المقيم الدائم (MyPR) أساس أهلية الفرد لطلب الجنسية الماليزية. ولذلك، يُفحص كل طلب بدقة لضمان الأمن الوطني وحماية المصلحة العليا للمواطنين.

٢٨- والإطار التشريعي القائم لمنح الجنسية في ماليزيا ملائم لمعالجة هذه المسألة. أما القوانين المتعلقة بالجنسية في ماليزيا فتستند إلى الأحكام الواردة في الجزء الثالث من الدستور الاتحادي. فالجنسية لا تُمنح تلقائياً وتخضع للطلبات الفردية. وعن مسألة المساواة، تتاح لكل من الرجل والمرأة سبل في إطار الدستور الاتحادي لمنح الجنسية الماليزية لأطفالهما. ولحماية السيادة والأمن الوطني، تعالج جميع الطلبات معالجة دقيقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجنسية الأجنبية لأن ماليزيا لا تعترف بالجنسية المزدوجة.

٩- التعليم والصحة

التوصيات ١٥١-١٩٠، و١٥١-١٩٩، و١٥١-٢٦٠، و١٥١-٢٦٨

٢٩- يقتصر التعليم الرسمي على أطفال المواطنين الماليزيين. أما الرعاية الصحية فمتاحة للجميع.

٣٠- ومع أن ماليزيا ليست دولة طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، فقد وضعت مبادئ توجيهية لإنشاء مراكز التعلّم المجتمعي (CLC) ومراكز التعلّم البديل (ALC) بوصفهما بديلاً للأطفال غير المسجلين من غير المواطنين للحصول على التعليم في ماليزيا.

١٠- النساء والأطفال والمساواة بين الجنسين

التوصيات ١٥١-٦٠، و١٥١-٢٠٩، و١٥١-٢١٢، و١٥١-٢١٣، و١٥١-٢١٥، و١٥١-٢١٧، و١٥١-٢١٨، و١٥١-٢١٩، و١٥١-٢٣٢، و١٥١-٢٣٦، و١٥١-٢٣٧، و١٥١-٢٣٩، و١٥١-٢٤٠، و١٥١-٢٤٢

٣١- ما انفكت الحكومة تولي أهمية لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتحديد السنّ الدنيا للزواج. وستضعف الحكومة جهودها لمعالجة العوامل الرئيسة لزواج الأطفال، مثل الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، والتسرب المدرسي، والافتقار إلى المعرفة بالصحة الإنجابية الجنسية.

٣٢- وتعارض ماليزيا أي ممارسات تضر بالرضيعات والفتيات الصغيرات. ويُسمح بممارسة ختان الإناث في إطار إجراءات طبية صارمة يسهر عليها أخصائيو طبيون معتمدون.

٣٣- وفي عام ٢٠٠٤، عُُدل قانون العقوبات بقانون (تعديل) قانون العقوبات بإدراج مادة جديدة، هي المادة ٣٧٥-ألف، تنص على الآتي:

"يعاقب بالسجن لمدة قد تبلغ خمس سنوات كل رجل، إبان فترة زواج صحيح، يتسبب في ضرر زوجته أو أي شخص آخر أو خوفه من الموت أو الأذى من أجل الجماع مع زوجته". و"كل رجل يبدان بارتكاب هذه الجريمة يعاقب بالسجن مدة قد تبلغ خمس سنوات".

٣٤- وترمي المادة ٣٧٥-ألف أساساً إلى زيادة تعزيز الحماية القانونية للزوجات من أذى أزواجهن من أجل الجماع، رغم أن أحكام المادة لا تنص على مصطلح "الاغتصاب الزوجي" صراحة.

٣٥- وإلى جانب المادة ٣٧٥-ألف، هناك أحكام أخرى موجودة في قانون العقوبات يمكن أن تلجأ إليها الزوجات حسب وقائع القضية. فمن بين الأمور، يمكن دائماً اتهام الزوج بالتسبب في جريمة قد تبلغ مدة العقوبة المتعلقة بها ٢٠ سنة سجنًا. وتتشابه هذه العقوبة بوجه عام مع عقوبة الاغتصاب، لكنها أشد بكثير مما هي عليه في بلدان أخرى تنص تشريعاتها على حكم بعينه في حالة "الاغتصاب الزوجي".

١١- الشعوب الأصلية

التوصيتان ١٥١-٢٥٥ و ١٥١-٢٥١

٣٦- تحيط الحكومة علماً بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يشمل جميع جوانب حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحقوقها في الأرض. لكنّ نظراً لأن لكل ولاية في الاتحاد ولاية قضائية على مواردها الطبيعية، فإن حكومة ماليزيا ستواصل البحث عن أفضل السبل لضمان حماية حقوق الشعوب الأصلية.

٣٧- وستستمر حكومة ماليزيا في ضمان تمثيل الشعوب الأصلية في أعلى المستويات، بما في ذلك إسماع أصواتهم باعتبارهم أعضاء في مجلس الشيوخ وأعضاء في البرلمان.